

## أسواقنا وتجارنا بقلم محمود ابو شنب

ازدادت في الفترة الأخيرة كمية المنتجات الفاسدة والمخالفة للقوانين الفلسطينية التي جرى ضبطها وإتلافها من قبل طواقم حماية المستهلك في السوق الفلسطيني وتضاعفت حدثها مع شهر رمضان المبارك التي فاقت 80 طن من تلك المنتجات الأمر الذي يثير استفسارات بحاجة إلى إجابات واضحة ومحدده من قبل التاجر الفلسطيني والجهات المسؤولة حول صحة وسلامة الغذاء الذي نتناوله، ومدى القدرة على حمايتنا من مجرمي الصحة والسلامة الغذائية والنفسية.

وزارة الاقتصاد الوطني وشركائها من مؤسسات القطاعين العام والخاص تبذل جهود مضنية في ضبط وتنظيم السوق الداخلي من خلال مجموعة من الاجراءات ابرزها إشهار الأسعار على السلع ومنع الاستغلال والمغالاه في رفع الاسعار خاصة بالنسبة للمواد الاستهلاكية الأساسية و ضمان المحافظة على توفر مخزون معقول وكافي وامن من السلع الأساسية على مدار السنة، وعدم السماح بالاحتكار والتلاعب بالأسعار والترويج لسلع غير صالحه للاستهلاك وعلى الرغم من هذه الاجراءات وغيرها لا زال هناك فئة من خفافيش الليل محسوبة خطأً على التجار يصرون على تسريب نفايات الاحتلال الاسرائيلي من سلع ومنتجات فاسدة وغيرها الى السوق الفلسطيني، والمتاجرة بالمنتجات التي تهدد صحة وسلامة مواطنينا.

قبل أسبوع وفي جولة ميدانية أخذتنا إلى أسواق المحافظات الشمالية للإطلاع على أوضاع أسواقنا لم يقع تحت اعيننا منتجات فاسدة ومنتھية الصلاحية أو منتجات مصنعه داخل المستوطنات فكان حال السوق على مايرام وبيعت على الخير والطمأنينة والحركة التجارية مزدهرة والمواطنين مقبلين على شراء حاجياتهم ولكن بعض ضعاف النفوس من التجار استغلوا ازدحام الاسواق وزيادة الطلب على السلع والمنتجات وقاموا بعرض سلع مخالفة للمواصفات ولشروط الصحة و السلامة كما لوحظ وجود شكل من الاستغلال من بعض التجار للمستهلك والمغالاة في الأسعار وازداد الطين بله عندما تنازل هؤلاء الجشعين عن وطنيتهم مقابل المتاجرة ببضائع و سلع المستوطنات الإسرائيلية دون مبالاة بعذابات الوطن والمواطن.

نقول لهؤلاء كفاكم استهتاراً بمقدرات ومصير الوطن، وكفاكم اصراراً بالتلاعب في مصير العباد والمتاجرة في سلع ومنتجات المستوطنات والبضائع الفاسدة التي لن تمر دون عقاب، فارحموا انفسكم وارحموا شعبكم ومقدرات بلدكم، واعلموا ان طواقم حماية المستهلك وشركائهم وجدوا لخدمتكم وتطبيق الانظمة والقوانين على المخالفين التي وضعت لكفالة حقوق المستهلكين وضبط وتنظيم أسواقنا، فالأمر يتعلق هنا بثقافة انغرست في نفوس هؤلاء الضعاف والمستغلين بحاجة إلى تطهير أو إجراء عملية مسح مستعجلة وطارئة من قبل أطياف مجتمعنا الغيورين على سلامة الوطن والمواطن وتفقد الى صحوة ضمير اتجاه المجتمع.

ونحن اذ نرصد مسيرة العمل في هذا الملف الشائك والحساس كونه يتعامل مع مفردات على تماس مباشر بحياة المواطن وصحته وسلامته نستذكر هنا حادثة تسمم اكثر من عشرين شخصاً في بلدة يطا قبل ايام جراء تناولهم وجبات غذائية غير صحية/ مما يستوجب وقفة تأمل امام هذا الحدث والأحداث المشابهة تتم عن مسؤولية اجتماعية من كافة اطراف المجتمع الفلسطيني لضمان تحقيق قواعد السلامة العامة للإنسان الفلسطيني، وهنا لا بد ايضاً من تضافر الجهود الوطنية لزيادة وتيرة العمل الخاصة بمنظومة تنظيم وضبط السوق الداخلي والتي تقع ضمن اولويات اهتمام وزارة الاقتصاد الوطني.

غاياتنا الوصول الى سوق نظيف وخالٍ من السلع والمنتجات المخالفة للأنظمة والقوانين، والإجراءات التي تتخذها كافة الجهات ذات العلاقة في السلطة الوطنية الفلسطينية ليست هدفاً في حد ذاتها والمأمول ان تتحقق التوازنات في العلاقة بين اطراف الرقابة الثلاث (المستهلك، والتاجر، والجهات الرسمية) ونصل الى نتيجة تمكن التاجر والمستهلك من الرقابة الذاتية على مجمل العمليات وتحييد الرقابة الرسمية كهدف مثالي، بحيث يجري تطبيق ميكانيكية الرقابة على الاسواق وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية.

تنويه في مطلع الاسبوع الماضي ومن باب المسؤولية الوطنية التي يتحلى بها تجارنا قام عاملون وصاحب مخبز في مدينة بيت لحم بالاعتداء على طاقم الرقابة والتفتيش أدت إلى إصابتهم برضوض نقلوا على أثرها إلى مستشفى بيت جالا لماذا هذا الاعتداء لأنهم عثروا على مخالفات أشكال وألوان عند صاحب المخبز.

**Mahmoudsh8@gmail.com**